

## "السياسي المظلوم" يدافع ويكشف أسراراً أميركية - سورية - مصرية ولبنانية

### سامي الصلح في "لبنان العبث السياسي والمصير المجهول"

#### فصول من مذكراته عن أحداث: ١٩٥٨ الكل خرج مغلوباً

النهار ٢٠٠١/٢/٣

في لبنان مقولة مفادها ان رؤساء الوزراء مظلومون دائماً، ودائماً ينتهون نهايات غير طبيعية، كأن يغتالون كرياض الصلح ورشيد كرامي او يرذلون، ويطمس تاريخهم الاجحاف.

والجزء الاخير من هذه المقولة ينطبق، اكثر ما ينطبق، على الرئيس الراحل سامي الصلح، احد اعمدة الدوحة الصلحية التي ساهمت في صنع استقلال لبنان والدفاع عنه في احلك الاوقات واصعبها، لدرجة ان حقبة اساسية من تاريخ لبنان ارتبطت بهذه العائلة ورموزها.

منذ زمن تجرأ الكثيرون وعلوا بدأب لاعادة الاعتبار الى شخصية سامي الصلح، وسعوا الى القاء الاضواء على دوره وشخصيته، وعلى مواقفه ورؤاه البعيدة التي حاولت انقاذ لبنان، ولكن المؤامرات والحدثان كانت اقوى.

القانوني الكبير الذي الف حكومات في لبنان (منذ عام ١٩٤٣ الى عام ١٩٥٨)، ولقب "ابا الفقير" لمناصرته قضايا الطبقات والفئات الفقيرة المحدودة الدخل، والسياسي المشهود له بدعمه المطلق للقضية الفلسطينية والقضايا العربية، والمعروف بتعاطفه مع حركة "الضباط الاحرار" في مصر، تستعيده اليوم "دار النهار" باصدارها حديثاً مذكراته (٤٣٨ صفحة) بعنوان "لبنان: العبث السياسي والمصير المجهول". في هذه المذكرات، يروي بخبرة السياسي العريق، فصولاً من سيرته الذاتية، والسياسية ويعرض مواقفه، منذ مطلع القرن العشرين حتى عام ١٩٦٧ (توفي عام ١٩٦٨).

بيد انه بين ثنايا هذه المذكرات وفي خباياها وسطورها نعثر على جزء مهم من تاريخ البلد والمنطقة، نعيش مع نهايات السلطنة العثمانية، وانكفاء هيمنتها عن لبنان والمنطقة في نهاية الحرب الكونية الاولى. ثم نقف مع مذكراته في خضم الحدثان التي عاشها البلد والمنطقة في اعوام الانتداب الفرنسي، ويعرج بنا على العهد الاستقلالي وما رافقه من عسر ويسر. ويأخذنا "سامي بك" الى "لجة" المأساة، اي الى ظروف اغتصاب فلسطين، والتداعيات التي نشأت عن هذا الحدث المصيري على لبنان والمنطقة، ومنها الى بدايات عقد الخمسينات والرياح العاتية التي هبت بعد وصول "الضباط الاحرار" بقيادة جمال عبد الناصر الى سدة السلطة في مصر.

ومنها ينطلق في رحلة الحديث عن موقع لبنان في وسط "الهجمة الناصرية" على المنطقة، بعدما صعد نجم "البكباشي" عبد الناصر.

وفي هذا السياق يفرد الصلح في مذكراته فصلاً عن "حوادث لبنان (١٩٥٨)" والتي قدر له ان يكون في اعماقها كونه كان رئيس وزراء في تلك المرحلة الشاقة. والمعلوم انه دفع غالباً ثمن مواقفه اذ، اتهم بالتحيز، وخرّج عن دينه، واحرق منزله وتعرض ٨ مرات لمحاولات اغتيال، واغتيل ابن شقيقه (وحيد)، واخرج من البلد شبه منفي. ولكن ولان جولة الحقيقة تنتصر دائماً في النهاية، رد البيروتيون، واللبنانيون عموماً، الاعتبار لسامي الصلح عندما انتخبوه عام ١٩٦٤ بأكثرية ساحقة نائباً عن بيروت.

وتتوقف رحلة سامي الصلح الطويلة عند عام ١٩٦٨ اذ يرحل عن هذه الدنيا، ولكنه يأخذ معه حسرة وحرقة لم تفارقه على الكيان الذي ساهم في انشائه، فقيل ان يسلم الامانة الى الرفيق الاعلى في عام ١٩٦٨، يكتب فصلاً اخيراً بعنوان

"سوف لن يرحمهم التاريخ" يعرض فيه الوضع الصعب القائم في البلاد ويسأل: "لا بد لي من طرح السؤال مجدداً والالم يحز في نفسي: الى اين، الى اين يا لبنان؟".

ولعله كان يستشرف الآفاق السود والايام الحالكة التي ستطبق على لبنان... فبكاها. كيف لا وهو من جيل السياسيين الشرفاء الذين رحلوا... ولم يتركوا لنا سوى مذكراتهم عليها تتفع.

ولأن سامي الصلح كان في وسط احداث عام ١٩٥٨ ننشر فيما يأتي من مذكراته بعض ما ورد فيها عن هذه المرحلة: "لا للتجديد، لا لحلف بغداد، لا لمشروع ايزنهاور. على هذه اللات الثلاث قامت ثورة ١٩٥٨، التي استمدت دعمها المالي والسياسي والعسكري من الخارج، كما اعلن ذلك بعض قادتها في ما بعد. وسال الدم اللبناني الزكي، فماذا حصل؟ اعلنت الحكومة مراراً انها ضد التجديد وانه لن يتم مهما كلف الامر، ورفضت علناً ورسمياً الانضمام الى حلف بغداد او اي احلاف اخرى التزاماً بموقف مجلس رؤساء الحكومات العربية المنعقد في القاهرة عام ١٩٥٥ والذي شاركت فيه ممثلاً لبنان. اما مشروع ايزنهاور، فلم تبادر المعارضة بعد وصولها الى الحكم في العهد الجديد الى طلب الغائه، واستمر لبنان بالافادة منه. ناهيك عن ان شعار المعارضة عندما تسلّمت السلطة كان كطف ثمار الثورة، لكنها لم تلبث بعد حين ان تراجعت عنه وعادت الى الحال التي كانت عليها قبل اندلاع هذه الثورة تحت شعار "لا غالب ولا مغلوب"، وذلك لضمان مشاركة الاطراف الاخرى في الحكومة ووقف مسلسل الاحداث واعادة الامن الى البلاد.

ان الشعب يسأل لماذا... لماذا.. ألم يكن من الممكن تجنب حمامات الدم والمبادرة الى تشكيل وزارة اتحاد وطني تجنّب البلاد كل ما لاقته من خراب ودمار، ومن ثم، ماذا كانت النتيجة؟ اجتماع بسيط ضم امراء الحرب والمستفيدين من الثورة خرجوا بمقولة "لا غالب ولا مغلوب".. غير صحيح، فالكل كان مغلوباً، ان الضحايا التي سقطت والبيوت التي هُدمت، والمصالح التي تعطلت، بل لبنان كله، بما في ذلك الميثاق الوطني كان المغلوب، لكن التاريخ لا ينسى، ولا يرحم.

لقد اعتبر بعض السياسيين العرب والاجانب ان الميثاق جاء بمثابة حل مرحلي امكن من خلاله جمع اكثرية اللبنانيين حول هدف واحد هو الاستقلال من دون التوصل الى حل نهائي يجنب البلاد مخاطر التجزئة والتقسيم. فتخلي المسيحيين عن الحماية الاجنبية لم يبلغ هاجس الحذر والخوف لديهم من احتمال تعيّر في ميزان القوى على الصعيدين الداخلي والاقليمي، من جهة، ومن جهة اخرى، ان التيار الوحدوي العروبي الذي انطلق ايام الرئيس عبد الناصر قد تجاوز في شكل او آخر الاسس التي ارتكز عليها الميثاق (وفق رأي بعض القيادات المسيحية) وولد تحفظاً وخوفاً لديها في الوقت الذي كان هذا التيار يصر على المضي قدماً باتخاذ خطوات ملموسة تمهد للوحدة او الاتحاد مع مصر وسوريا. واذا لم يؤخذ كل هذا بعين الاعتبار، فإن اصابع الفتنة التي اجهضت اليوم ستكون جاهزة لتعبث من جديد ولتعيد الوطن الى اجواء الانقسام والتمزق.

بداية الاحداث

بدأت المعارضة تحركها على اثر تصديق المجلس النيابي على مشروع ايزنهاور، هذا التصديق الذي حمل بعض النواب على تقديم استقالتهم من المجلس: (حميد فرنجية، عبدالله اليافي، رشيد كرامي، احمد الاسعد، صبري حمادة، الخ) (١). وراح الرأي العام يطالب بحرية التجمع والغاء حالة الطوارئ ورفع الرقابة عن الصحف. وكنت، وانا المؤمن بمبادئ الحرية والديموقراطية، احبذ مثل هذا التوجه. الا انني والحالة ليست طبيعية، والقاء القنابل آخذ بالتزايد، والتسلل عبر الحدود على قدم وساق، رأيت ان مصلحة البلاد تفرض التريث. وغالباً ما كانوا يوقظونني ليلاً بصفتي وزيراً للداخلية، لاخباري بما وقع من حوادث مخلة بالامن.

وقام النائب هنري فرعون "المقرب من المعارضة" بدور الوسيط مع الرئيس شمعون، بقصد التوصل الى تسوية عارضاً عليه ما يلي:

اولاً: الاعياز الى رئيس البرلمان برفض استقالة النواب.

ثانياً: ان يعدل قانون الانتخاب من جديد بحيث يصبح عدد النواب ٨٨ بدلاً من ٦٦.

ثالثاً: تقبل المعارضة بمبدأ مشروع ايزنهاور في حال الموافقة على البندين المذكورين اعلاه.

غير ان شمعون اشترط ان يكون حوار مع المعارضة مباشراً، فتعذر على فرعون تقريب وجهات النظر، فقبلت استقالة النواب، وسلك المعارضون طريق دمشق.

الا ان شمعون لم يكتف بهذه التسوية. وفي ١١/٤/١٩٥٧ سعت المعارضة الى اعلان الاضراب. وفي ١٢/٥/١٩٥٧ اقامت المعارضة مهرجانها الضخم، الا ان الخطباء تجاوزوا الغاية التي من اجلها عقد الى التهجم على رجال الحكم في لبنان والاشادة برجال الحكم في مصر وسوريا ورفع اعلامهما. وانفض الاجتماع فأطنبت صحف المعارضة. غير ان المرشحين للنيابة من جبهة الاتحاد الوطني ظلوا يخشون الفشل فأخذوا يطالبون بإقالة الحكومة ووجهوا برفقة الى شمعون يتهمونه بالتدخل السافر في تحديد عدد النواب وتقسيم المناطق الانتخابية رغبة منه في تجديد ولايته، علماً ان التقسيم قد تم في عهد حكومة الرئيس اليافي، المعارض حالياً. ومع ذلك فقد استمرت المعارضة في اتهامنا بأننا نضع المرشحين المسلمين تحت رحمة الناخب المسيحي، وتجاوباً مع رغبة المعارضة هذه وافقت على مشروع تقسيم للدوائر سبق وقبلت به المعارضة اياها اثناء وجودهم في الحكم.

ليست هذه الانتفاضة الاولى التي تتعرض لها العهود منذ الاستقلال. فامتدح الشرخ بين المعارضين والموالين ادى عام ١٩٥٢ الى استقالة رئيس الجمهورية وكانت الازمة الى حد بعيد داخلية. لذلك، لم اتردد في اعلان استقالتي من رئاسة الحكومة في البرلمان تأييداً للبرنامج الاصلاحى الذي رفع شعاره المعارضون (جنبلاط، شمعون، اده وتويني) وكانت فرصة للمعارضة لتعمل على الاطاحة بالعهد، وان كنت ارى ان الازمة لن تخرج عن اطارها المحلي وان مسيرة الدولة والكيان لن تتأثر بازاحة مسؤولين وحلول آخرين مكانهم.

اما في عام ١٩٥٨ فقد تغيرت معالم الصورة، لقد ابعدت انتخابات ١٩٥٧ اقطاب المعارضة عن البرلمان، في حين ان التدخل الخارجى والعصيان افرزا تيارين داخل المعارضة:

الاول: ينادى بالاطاحة بالعهد ورئيسه مع المحافظة على كيان الدولة والصيغة التقليدية، غير ان تسرع هؤلاء في الوصول الى تسلم الحكم اضطرهم الى الاستعانة بقوى مسلحة من داخل وخارج البلاد، وهذا ما سيعرض لاحقاً المؤسسات الى التصدع لدى اول حركة تمرد، وتصبح بالتالي تحت رحمة التدخل المسلح الخارجى في الشأن الداخلى، ويكون ما يجري امراً مألوفاً قد يتكرر في اول مناسبة.

وهنا باشر الموالون يتدربون على السلاح لمواجهة الثورة التي بدأت تأخذ منحى طائفيًا، فكان لا بد من تدارك خطر الانقسام بسبب تزايد النعرات الطائفية. رأيت انه من الواجب طمأنة المسيحيين ولا سيما من قبل الفريق المسلم، تجنباً لتكريس هذا الانقسام. وهنا اقولها بكل صراحة، فكما وقف الكاردينال البطريرك المعوشي الى جانب المعارضة باكثريتها الاسلامية، وقفت من جهتي الى جانب الشرعية (اي الدولة) التي كانت توازرها الاكثرية الساحقة من المسيحيين، ولو اضطرني ذلك الى دفع الثمن غالياً.

وكان الباعث لموقفي هذا ما كانت تردده اوساط جنبلاط والمعارضة من اتهام اطراف مسيحية بالتحضير لانشاء دولة ذات طابع مسيحي في لبنان يتجمع فيها مسيحيو الشرق. وفي المقابل، كانت الاوساط المسيحية تعتقد بأن كمال جنبلاط، بثورته المسلحة التي دعا اليها، كان يرمي الى تأسيس امارة مستقلة يكون هو على رأسها، على ان يكون لهذه الامارة طابع تقدمي متطور، وذلك بحجة ان الدروز كانوا اقلية حاكمة، فصاروا في العهد الاستقلالي اقلية محكومة، وان جنبلاط لم يكن يرغب في ضم لبنان الى غيره من الاقطار المجاورة.

الثاني: يضم الشباب الوجدوي الذي شارك في الثورة من اجل الوحدة الاندماجية بعد ولادة الجمهورية العربية المتحدة، فكانت الفرصة مؤاتية لهذا التيار للسير قدما لتحقيق اهدافه ايا كان على رأس الدولة بعد ان رأى بأه العين مواقف التقليديين الداعية الى الثورة والتمرد التي لم توصلهم الى اهدافهم.

لقد كان همي الاوحد، منصبا على وضع حد للصراع الدائر على ساحتنا اللبنانية، وما يجره من خراب وويلات على شعبنا الطيب.

عبد الناصر يرى في شمعون امتدادا للهاشميين

لقد كان عبد الناصر يرى في شمعون امتدادا للهاشميين في الاردن الفقير الذي لجأ الى العراق الغني وتوافق معه في تحالف يحول دون تنفيذ مخطط عبد الناصر.

وقد كنت - والحق يقال - مقتنعا بدور مصر، نظرا لما تملكه من مقومات تؤهلها لقيادة الامة العربية، ولقد تجلّى موقفي هذا برفض الاستجابة لطلب العراق الانضمام الى حلف بغداد، وايضا رفضي مقاطعة اجتماعات القاهرة التي دعا اليها عبد الناصر حرصا على وحدة الصف.

وهذا ما اكدت عليه ايضا للامير عبد الاله (خال الملك فيصل)، صاحب الكلمة النافذة في بغداد. وبمناسبة وجوده في بيروت اراد الامير المذكور الوقوف على حقيقة الوضع في لبنان، وعن امكان استمرار رئيس الجمهورية في السلطة بعد انتهاء مدته الدستورية، ذكرا ان الدوائر الانكليزية التي استاءت ضمنا من شمعون بسبب ميوله العلنية لواشنطن مؤخرا وتبنيه مشاريعها من دون الاستئناس احيانا برأيها، كانت ترى ان تعديل الدستور من اجل تجديد رئاسة شمعون لولاية اخرى قد يصطدم بعقبات لا مجال لتذليلها في ظل العاصفة التي تتعرض لها البلاد.

اكدت لعبد الاله ما سبق واصلته في شأن تجديد رئاسة شمعون في غير مناسبة، ان الرئيس شمعون لم يفاتحني بهذا الخصوص اطلاقا، وان موقفي رافض هذا الطرح ولطالما اسديت النصح لبعض المقربين من فخامة الرئيس عدم احراجه، معلنا عن قلقي من مخاطر المساس بالدستور خاصة ان استمرارية العمل في الميدان السياسي لا تشترط البقاء في الحكم. كما اكدت له ان معلومات الدوائر البريطانية التي اشار اليها صحيحة.

غير ان موقفي هذه، لم تكن لتزيل قلق الزعيم المصري الذي كان يعتبر ان رئيس الوزراء اللبناني - ايا كانت ميوله - لا يستطيع منح الضمانة الكافية بعدم مواكبة لبنان للحلف المنافس لمصر. وان رئيس الجمهورية هو المرجع الاخير والاعلى للسياسة الخارجية. ومن هذا المنطلق بدأت مصر تحركها لفك الطوق المفروض عليها، فكانت الوحدة مع سوريا التي لاقت ارتياحا لدى الاميركيين الذين اعتبروا ان هذا التطور سوف يؤدي الى الحد من ازدياد النفوذ الشيوعي في المنطقة. وفي هذا السياق بدأت مصر حربها على غير جبهة، احداها العمل على اسقاط الرئيس شمعون قبل انتهاء مدة ولايته.

لم اكن ابدأ ضد التاريخ، والتاريخ سينصفني ولو بعد حين، ومن هذا المنطلق، لطالما اكدت بأن مصلحة مصر تقضي بعدم زجها في دوامة العنف، والدخول والمشاركة في احداث وثورات جانبية يستغلها اخصام القومية العربية.

وكما كنت انصح المعنيين بالشأن اللبناني والمعارضة، بانتظار المدة البسيطة المتبقية من ولاية الرئيس شمعون، كنت ايضا انصح الرئيس شمعون باعتماد الحلول السلمية للوصول الى نهاية عاقلة للجنون الذي يحصل في لبنان. وان اللجوء الى حلول عسكرية كادخال العراق طرفا في الصراع الدائر لمواجهة التدخل المصري - السوري، لن يزيد الامر سوى سوء على سوء وموت ودماء تهرق.

وكننت في ذلك مستندا الى معلومات سرية وصلنتني عن مخطط يتم وضع اللمسات الاخيرة عليه، يرمي الى تدخل عسكري عراقي عن طريق الاردن يهدد سوريا وذلك بحجة دخول اطراف خارجية في هذا الصراع.

وفي هذه الاثناء رأيت من المصلحة ان افاتح رئيس الجمهورية بالامر، واطلعت على وجهة نظري الصريحة، شارحا له امكان توسيط بلغراد التي رحبت القيام بمثل هذه المبادرة. لقد كان كل همي ان اضع حدا للعنف، فقد كان من السهل جدا عليّ، ازاء مطالبة المعارضة المستمرة. واستمرار المعارك العسكرية المجنونة، ان اقدم استقالتي او ان اقبل ما حملته لي شخصيات قبل اندلاع الثورة، من ان اتزعم حركة ثورية تؤمن للمسلمين حقوقهم وتضع حدا للهيمنة استجابة لرغبة بعض المعارضين. ومع اني كنت من الداعين للعدالة الاجتماعية والتوازن بين الطوائف، كنت ارى ان تحقيق المطالب الاصلاحية يجب ان تتم عن طريق الحوار وليس بواسطة الدم والحرب والدمار. وقد شاطرتني غير جهة صديقة وشقيقة الرأي بأني لو استقلت في هذه الظروف لانقسم البلد الى دويلات طائفية، ولدخل لبنان آتون حرب اهلية تأكل نيرانها الاخضر واليابس.

لقد كنت ارى في توسط بعض الدول الصديقة فائدتين مرجوتين:

الاولى: ان تتدخل احدى دول عدم الانحياز بما هو معروف عنها من علاقات طيبة مع القاهرة، لوضع حد للعنف هنا، باعتبار عبد الناصر يميل للتهدة والاستقرار.

الثانية: الحيلولة دون اضطرار الرئيس شمعون للجوء الى الحلول القاسية، وقد وعدني بتجنب المراهنة على قوى عسكرية اجنبية لحسم الصراع طالما بقي هنالك امل في حل سلمي، وكان استمراره في الحكم يهدف الى تعزيز هذا التوجه. اخطأت المعارضة في حساباتها، ودفع لبنان الثمن غاليا...

غير ان تقارير المعارضة ورجال المخابرات السورية الى عبد الناصر، كانت تشير جميعها الى ان شمعون والحكم لن يصمدا اكثر من ثلاثة ايام، ولهذا السبب فقد استبعد عبد الناصر في بداية الامر كل حل سلمي. لكن المعارضة اخطأت، فبدلا من سقوط الحكم خلال ايام معدودة، صمدت الشرعية حتى آخر يوم من ولاية رئيس الجمهورية وتم الانتقال من رئيس الى رئيس آخر بالطرق الدستورية. الا ان ثمن ذلك كان اشهرا من القتال وتدميرا للمؤسسات والاقتصاد وسفكا لارواح الابرياء.

واخذت هذه المعارضة من مسألة التحديد ذريعة للتمرد، مستبقة الاحداث. فلا التجديد لرئيس الجمهورية كان واردا (خاصة بعد ان اتخذت حكومتي موقفا رافضا) ولا الاتفاق اللبناني - الاميركي بمنح الولايات المتحدة قواعد استراتيجية او مرافق او مطارات حربية في لبنان، كمطار ويلوس في ليبيا، انما كان امتدادا لمشروع النقطة الرابعة.

ولا بد من التأكيد مرة اخرى، ان شمعون لم يفاتحني شخصيا بشأن التجديد، غير انه فاجأ مجلس الوزراء بقوله انه ابلغ واشنطن التي ارادت الوقوف على نواياه بهذا الخصوص اثر اندلاع الثورة وتفاقم الوضع انه (اي شمعون) ليست لديه الرغبة في التجديد، متمنيا ان يكون هذا التوضيح نهائيا، وان كان قد عقد العزم على المضي قدما في انهاء ولايته الدستورية حتى آخر لحظة (ولا شك في ان مثل هذا الموقف من شأنه ان يصون هيئة الحكم والمؤسسات). وتجدر الاشارة الى ان شمعون وعد بعدم اللجوء الى الاستعانة بقوات اجنبية، وخاصة اميركية، الا في حالة الضرورة القصوى. وفي هذا

المجال، وبعد ان تأكد انه لا مجال للمس بالدستور، وبالتالي لا مجال لتجديد ولاية الرئيس مرة ثانية، لا نرى موجبا لاسقاط  
الرؤساد قبل نهاية ولايتهم تحت ضغط العصيان المسلح بمؤازرة خارجية.

تأليف وفد برئاستي لتهنئة عبد الناصر او الاستقالة

اتفقنا على تأليف وفد برئاستي للتهنئة بالوحدة. وفهمت ان الرئيس المصري يفضل استقبالنا في القاهرة بدلا من دمشق.  
وانفض الاجتماع فخرج اللواء غالب مطمئناً مرتاحاً على اساس ان تفاهما تاما حصل بيننا. وكنت في الواقع اقصف بين  
تيارين متناقضين، اذ لمست ان اقتراحي في تشكيل وفد وزارى برئاستي لتقديم التهاني بالوحدة للرئيس جمال عبد الناصر  
شخصيا في القاهرة اصطدم بتحفظ من الرئيس شمعون والدكتور مالك، وزير الخارجية، من جهة، ومعارضة شديدة من  
المعارضين لتفصيل هذه الزيارة من جهة اخرى. وقلت: "ان التقارب مع القاهرة يحول دون قيام الاضطرابات والواجب  
يقضي بحل المشكلات مع الرئيس المصري وجها لوجه". فأجاب مالك انه يخشى ان لا تعطي هذه المبادرة النتيجة المطلوبة  
وقد تفسر بأننا ننطلق من موقع ضعيف واستجائي. فأجبت: "ان علينا ان نظهر حسن النية فلا نلام بعد ذلك مهما كانت  
النتائج، وفي حال استمر تحفظكم فسأضطر الى الاستقالة"، وعلى اثرها اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتأليف الوفد مني ومن  
سليم لحود وفريد قوزما. ولكن المناورات لم تنته بدليل ان وزارة الخارجية بطأت في رفع طلب المقابلة الى حكومة  
الجمهورية العربية المتحدة عن طريق سفارتنا، وحصل تأخير لمدة اسبوع اخرج فيه موقفي امام عبد الناصر. فأبلغت  
شارل مالك بواسطة مسؤول في السراي: "ارجو ان يرفع طلب زيارة الوفد الى القاهرة وينفذ القرار كي لا يرسل على  
اوراق من رئاسة مجلس الوزراء". عندئذ رفع الطلب. وفهم في ما بعد ان عبد الحميد السراج وبعض الشخصيات  
المعارضة ضغطوا على اللواء غالب ليصرف النظر عن الموضوع، لاعتقادهم بأن الحكم في لبنان بات على شفير الهاوية،  
وثلاثة ايام من الثورة تكفي لاسقاطه، وثبت ذلك في اكثر من تصريح لكمال جنبلاط. فرد عليه ريمون اده ذات مرة في  
منزل حسين العويني يراهنه بأن الحكم سيبقى حتى ٥٨،٩/٢٣ لكن ليس بعد هذا التاريخ، اي الى نهاية ولاية الرئيس.

المعارضة تطلب مني الاستقالة والانضمام اليها

وكان بعض المعارضين في لبنان في هذه المرحلة، ومنهم الدكتور محمد خالد ورفيق نجا وعبدالله المشنوق، قد اجتمعوا  
معى وقالوا لي: "ان رئيس الجمهورية كميل شمعون سيقسم البلد قسمين، فالفضل ان تستقيل وتنضم الينا. وفي مقابل ذلك  
يمنحك الزعماء المسلمون تعهدا لتكون مرشحهم للحكم وبذلك يسقط شمعون وتتخلص منه". ثم قالوا: "ان حقوق الطائفة  
الاسلامية مهضومة وليس من ينظر في امرها".

فأجبتهم: "اذا كنت امثل المسلمين فما عليكم، الا ان ترفعوا مطالبكم اليّ ووقعوها وانا اتبناها، واذا لم تتفد فكلل حادث  
حديث". ولم يفتني في هذه المناسبة تذكير الدكتور محمد خالد بالعريضة التي قدمها اليه في ١٠/٥/١٩٥٤ ايام وزارتي  
الرابعة والمتعلقة بالموضوع عينه والتي تضمنت المطالب التالية:

اولا: الغاء الطائفية في لبنان.

ثانيا: المبادرة حالا الى توزيع المناصب والوظائف في الدولة بالتساوي بين كل الطوائف وازالة الغبن الواقع الى ان يتم  
الغاء الطائفية.

ثالثاً: وجوب تعديل الدستور اللبناني وتحديد الصلاحيات بشكل يضمن التوازن بين سلطات الدولة الثلاث.

رابعاً: إجراء احصاء عام لاطائفي بأسرع وقت ممكن.

خامساً: الاسراع في تحقيق مشروع الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان والسعي الى شمول هذه الوحدة كل الاقطار العربية.

سادساً: تحقيق اهداف الانقلاب الأبيض عام ١٩٥٢ وأهمها:

-استقلال لبنان وضمان كيانه وعدم التحيز لدولة أجنبية والمحافظة على العلاقات الودية مع كل الدول الكبرى.  
-تعديل قانون الانتخاب على أساس الدائرة الواحدة وحل المجلس النيابي، ثم التحرر من العائلية ومن تأثير مكتب الرئاسة ومن المحسوبة.. الخ.

سابعاً: المحافظة على واقع لبنان العربي ومكافحة التيارات الاستعمارية فيه.

ثامناً: تحقيق اللامركزية الادارية، والمالية، والمحلية، في كل المناطق اللبنانية.

وسألت الوفد: "لقد جاء من بعدي رئيس وزراء عام ١٩٥٥، ثم جاء رئيس وزراء عام ١٩٥٦ فلماذا لم تحقق المشروع الذي تطالبون اليوم بالحاح ان أنفذه؟".

عند ذلك تناولوا موضوع التجديد، فأكدت لهم: "ان التجديد ليس وارداً ولا يمكن ان يتحقق ما لم يطرح في مجلس الوزراء".

قالت المعارضة: "ان البلاد على عتبة الثورة اذا لم يستقل كميل شمعون".

اجبتهم: "اني اخشى قيام ثورة مضادة".

قلت لهم: "ان مدة ولاية شمعون تنتهي بعد بضعة أشهر والمصلحة تقضي بان ينهي هذه المدة لان كل محاولة سوف تخلق ثورة وحرماً طائفية ليست في مصلحة الوطن".

ثم ابلغتهم ان شمعون يعتبر ان استمراره حتى آخر لحظة من مدته الدستورية قضية حياة أو موت وانه مستعد للبقاء وحيداً في الساحة اذا اقتضى الامر. خاصة وقد ترسبت الى الاوساط الدبلوماسية ان شمعون، في لقائه مع السفير البريطاني يوم ١٧ تشرين الثاني، أعرب عن عزمه على فرض القانون العرفي اذا لزم الامر ليدير البلاد مع اللواء شهاب بلا حكومة.

لو اطلع الرئيس عبد الناصر على الحقيقة لما وقعت الكارثة

استدعت اللواء غالب سفير الجمهورية العربية المتحدة في لبنان، الى داري في برج أبي حيدر، واستمر الاجتماع السري بيننا ساعات لاني كانت مدركاً تمام الادراك ان حل القضية ومفتاحها بيد مصر. وكانت غايتي حلها معها مباشرة.

وفي خلاصة الحديث الذي دار بيننا، قلت له: "انا لا أعي اسباب الجفاء في علاقاتنا. رفضنا الدخول في حلف بغداد حتى ان نوري السعيد اعتبرني منحازاً اليكم بسبب الجهود التي بذلتها لاقتناعه بالتخلي عن الحلف كي لا يتصدع الصف العربي.

واني مكره على معاتبة بعض المسؤولين عندكم كيف يصغون الى البعض الذين لا يهمهم سوى الانتفاع الذاتي وانتم أدرى الناس بهم". فأفصح لي غالب عن تخوف حكومته من ارتباطات رئيس الجمهورية بالهاشميين مؤكداً ان في نيّة شمعون

التجديد. فأجبتني اني مستعد لاثبات العكس، وذلك بتأليف حكومة ائتلافية من الموالين والمعارضين شعارها احترام الدستور وعدم المساس به (اي عدم التجديد). علماً باني اتخذت مواقف معلنة بهذا الشأن. فقال غالب: "ان لبنان يستضيف اشخاصاً

يحيكون المؤامرات ضد مصر"، فقاطعتة قائلاً: "ان لبنان لا يمكن ان يكون الاملاً أميناً للسياسيين، مع ذلك أنا الذي حملت

مجلس الوزراء على اتخاذ قرار بابعاد مرتضى المراغي، نجل شيخ الازهر السابق، عن الاراضي اللبنانية، رغم اعتراض بعض الوزراء، سيما انه لم يكن لدائرة الأمن العام أي مأخذ عليه". (تقرير مدير الأمن العام ٢٥/١/٥٨، رقم ٨٦/س. كان

الوزير السابق المراغي احد أعضاء مجلس الأمة وكان الرئيس المصري أشار في خطاب علني الى انه يتأمر ضد سلامة

مصر). وأضافت: "لقد وقفت الصحافة والدوائر المختصة وحتى المراجع العليا ضد قرار إبعاده ومع ذلك أبعدها صوناً للعلاقة بين بلدينا".

كررت له مجدداً استعدادي للاتفاق مع عبد الناصر حول أهم القضايا ومنها ضم اقطاب المعارضة الى حكومة اتحاد وطني. وقلت: "اني اخشى تردّي العلاقات اذ ان الانفجار ليس في مصلحة أحد، اذا ما تبصرنا في الظروف العصبية التي تجتازها المنطقة العربية. ثمه شيء واحد لا يستطيع مجاراة أحد فيه وهو كيان لبنان ومراعاة خصوصياته، وأنا واثق من ان عبد الناصر يوافق على ذلك" (...)

اغتيال نسيب المتني واندلاع الثورة

بدأت الثورة في منتصف ليل ١٩٥٨/٥/٨ اثر اغتال نسيب المتني، صاحب جريدة "التلغراف" وهو في طريقه الى منزله. فأسرعت المعارضة الى استغلال الحادث، وذلك باعلان الاضراب مدة ثلاثة أيام ووزعت في طرابلس نشرات تتهم الدولة وشمعون باثارة الفتنة وتدعو الاهالي الى الانتفاض عليه. وقد ورد في الكتاب الأسود الذي صدر في دمشق بعد انفصال سوريا عن مصر ان قرار اغتيال المتني اتخذته المخابرات السورية آنذاك.

الثورة تزود بالمال والسلاح من الخارج

القنصل البلجيكي Desang يهرب السلاح الى الثوار

وفي ١٩٥٨/٥/١٢ اوقف على الحدود السورية - اللبنانية، القنصل العام بلجيكا في دمشق لويس دي سان Louis Desang وصودرت من سيارته كمية من الاسلحة. وكان القنصل العام يحمل رسالة موجهة الى مجهول في بيروت تحتوي على تعليمات بنسف شوارع رئيسية في العاصمة اللبنانية ونسف القصر الجمهوري، وكانت توصي بالقاء المتفجرات في انحاء مختلفة من المدينة واقامة الحواجز في الشوارع واغتيال بعض اللاجئين السياسيين من الشخصيات السورية المقيمة في بيروت. ونص الرسالة يتضمن ما يلي: "الى "حامد" اشتبكوا مع دوريات الدرك والشرطة بالرصاص خالصهم من اسلحتهم. تابعوا اطلاق النار طول النهار، ضرورة نسف سوق الطويلة، شارع الحمرا وشارع السادات، القصر الجمهوري، منزل بدوي الجبل، وحسني البرازي (معارضون سوريون)، تفجير قنابل يدوية". وتجدر الاشارة الى انه في الليلة التي تبعت تفتيش السيارة تعرض مخفر الجمارك لاعتداء مسلح قامت به جماعة مسلحة، كما مر بنا.

وأعلنت السلطات البلجيكية على الأثر ان لا علاقة لحكومتها الصديقة للبنان بنشاط قنصلها دي سان. وفهم - في ما بعد - انه كان يعمل لحساب المخابرات السوفياتية.

ولما كان وزير الخارجية الدكتور شارل مالك مرشحاً لمنصب رئاسة الجمعية العامة يحتاج الى هذه الاصوات كما يحتاج الى دعم معنوي في المحافل الدولية، وبسبب تدخل الدكتور ألبير مخبير، وزير الخارجية بالوكالة، وافقت على العفو (عن Desang) الذي ما لبث ان أبصر النور بقرار من رئيس الجمهورية.

في هذه الاثناء، وردت المعلومات الينا ان عبد الحميد سراج كان يبذل المال والعناد ويدرب المتطوعين والمسلحين ويقدم كل أنواع الدعم السياسي والاعلامي الى قادة الثورة وينفق في ذلك اكثر مما تنفقه اميركا واسرائيل. وأشيد هنا بشجاعة بعض اولئك الذين كانوا يقبضون الاموال لاعترافهم بعد مدة بأنهم كانوا يتلقونها من عبد الحميد السراج مباشرة، مما حمل بعض وزراء الوحدة المصرية - السورية في دمشق على لفت نظر عبد الناصر الى خطورة ما يجري على الساحة اللبنانية، خاصة بعد ان أبلغ شمعون أكثر من جهة أنه لا يسعى الى تجديد رئاسته، فضلاً عن القرار الحازم الذي اتخذته حكومتي بهذا الشأن.



أما في منطقة سوق الغرب وعاليه وجوارها، فلم تقع حادثة واحدة، ذلك بسبب تعقل الطرفين. وعرض السلاح على مشايخ آل تلحوق، وفي مقدمتهم النائب تلحوق الذي صرّح بأنه يرفض الخروج على التقاليد العريقة التي تجلّت بأسمى معاني الأخوة منذ مئة عام.

وفي مساء ١٢/٥/١٩٥٨ طلبت المعارضة من حامية قصر بيت الدين الاستسلام، فأبّت وكانت النية احتلال القصر، وفي صباح ١٣/٥/١٩٥٨ هاجم القصر أبو نوار (المختار علي العود في منطقة عين المريسة)، فقاومت الحامية الهجوم واحتفظت بالموقع. وأعيدت المحاولة في اليوم التالي ولكنها فشلت أيضاً.

وفي هذه الأثناء توجه مجيد ارسلان، حليف شمعون، الى صوفر فالباروك فبيت الدين على رأس قوة مسلحة يرافقها الدرك. وكان يعقد اجتماعات بنعيم مغبغب وقحطان حماده وهما من مؤيدي شمعون، في القصر الرئاسي في القنطاري، وذلك بهدف مواجهة الزحف الجنبلاطي.

ولما رأى الدروز ان الشقاق السياسي سيستفحل ويتحوّل الى شقاق دموي، نشط الشيخ محمد أبو شقرا (شيخ عقل الطائفة الدرزية) فعقد شبه مصالحة بين ارسلان وجنبلاط وسعى الى تقريب وجهات النظر بين أبناء الطائفة الواحدة لحقن الدماء. وكان سلطان باشا الأطرش، زعيم جبل الدروز، قد وجه نداء الى كل من جنبلاط و ارسلان والأعور يدعوهم فيه الى الأخوة والمحبة وحقن الدماء، فعاد ارسلان الى مقره في خلدة يوم ١٨ منه وأعلن المصالحة بينه وبين جنبلاط. محاولة اقتطاع الاراضي وضمها مع سكانها (مزارع شبعاً اللبنانية)

استمر تدهور العلاقات اللبنانية - السورية بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ونتج عن ذلك بعض المشكلات الحدودية الحادة عندما أقدمت السلطات السورية على اقامة مخفر للدرك، ومخفر آخر "للمجاهدين" في مزارع شبعاً، كما أفادت المراجع الامنية اللبنانية، وقد أنذر سكان مزارع شبعاً (شهر ٩/١٩٥٧) من السلطات السورية بوجوب تقديم بيانات عائلية تتضمن قبولهم الهوية السورية بدلاً من اللبنانية.

ومع تكرار الحوادث ضد المدنيين اللبنانيين، توجه وفد من وجهاء شبعاً برئاسة رئيس بلديتها الى دمشق لمراجعة كبار المسؤولين في القيادة السورية وفي طليعتهم صبري العسلي، رئيس الوزراء، وأكرم الحوراني، رئيس مجلس النواب، ولكن من دون جدوى، وعندما زارني الوفد الجنوبي المذكور، واطلعت منه على تفاصيل التطورات، شددت على الوفد ضرورة التمسك بهويتهم اللبنانية والمحافظة عليها، واعداء الجنوبيين بالعمل على معالجة الامر وتعزيز صمودهم ومنع الاعتداءات والحد من الضغط عليهم.

وعلى الاثر، اتصلت بالسفير المصري في دمشق محمود رياض وشرحت له الاوضاع وما يتعرض له المواطنون اللبنانيون، وان هذا العمل ليس في مصلحة مصر كما انه ليس في مصلحة سوريا ولبنان، بل على العكس، فهو يسيء الى العلاقات والمصالح الاساسية للدول المعنية وشعوبها، واعلمته، بما له من موقع مؤثر، بأن الموضوع سوف يترك آثاراً سلبية على الساحتين العربية والدولية لأن الامر لم يعد قاصراً على ارسال الرجال والسلاح عبر الحدود وانما تجاوز ذلك الى محاولة اقتطاع الاراضي وضمها مع سكانها.

وفي الوقت عينه اصدرت القرار رقم ٤٩٣ تاريخ ١٤/١٢/١٩٥٧ الى السلطات اللبنانية في مزارع شبعاً بضرورة تسجيل كل الحوادث والتجاوزات، وبذل اقصى الجهود للمحافظة على لبنانية مزارع شبعاً (ومن ضمنها: كفر دومة، مراح الملول، قفوة، رمتا، خلة غزلة، فشكول، جورة العقارب، الربعة، بيت الذمة، عرضتا، الخ...) باعتبار ان ما يحدث ما هو الا سحابة صيف يعود بعدها الوئام والصفاء بين الاشقاء.

طلبت المعارضة مني ان استقبل فاستجبت

وفي اليوم التالي طلبوا مني باسم المسلمين أن أبقى هذا على صعيد الصراع المسلح، اما على صعيد الصراع السياسي، فكنت على صلة مع بعض المعارضين. ولم أشأ ان تهرق الدماء في عهدي، فاستقبلت وفدا بينهم عدنان الحكيم، رئيس حزب النجادة، فأبلغني ان المسلمين يطلبون مني ان استقبل، اذ باستقالي، على حد اعتقادهم، لن يبقى امام شمعون سوى الاستقالة.

فلا الأيام الثلاثة من اندلاع الثورة، ولا الثلاثون، استطاعت اسقاط الحكم كما كان السراج والسفير غالب والمعارضون يعتقدون. فخابت ظنونهم ورأوا ان الوسيلة الوحيدة للتخلص من شمعون هي في استقالة رئيس الوزراء وامتناع المسلمين عن تأليف حكومة (...). قصدت القصر وقدمت استقالي الى الرئيس شمعون (بحضور بيار اده) لعله يسعى لتأليف حكومة اتحاد وطني تضم المعارضين للمدة الوجيزة المتبقية من ولايته، الا ان شمعون جمّد الاستقالة بضع ساعات.

لعب الشقيقتان ريمون وبيار اده دورا مميزا في الوساطة بين الحكومة والمعارضة (اواخر الشهر الخامس واوائل الشهر السادس). وكان ثمة تقارب، لا بل صداقة بينهما وبين اللواء شهاب. ووافق شمعون، بادئ ذي بدء، على وساطتهما القاضية بتعيين اللواء شهاب رئيسا للوزراء بصورة مؤقتة لتهدئة الامور، ولم يكن ثمة تردد او ممانعة في الظاهر من شمعون. ولكن ما أن عرفت المعارضة، بأن اللواء شهاب سيخلفني في رئاسة الوزارة حتى أسرع صائب سلام ورفاقه وأوفدوا مجددا الوفد اياه ومعه رفيق نجا ليقول لي "طلبنا منك بالامس ان تستقيل، اما اليوم فاننا باسم المسلمين نطلب منك ان تبقى في الحكم لمنع شمعون من تحقيق مآربه".

وفي هذه الاثناء بلغ مسمع اللواء شهاب ان شمعون غير رأيه، وأنه يسعى الى تكليف فوزي القاوقجي تشكيل الوزارة، او على الاقل هو حائر بين الاثنين، وربما كانت هذه مناورة من مناوراته، فانقبض اللواء شهاب عندئذ وابلغ بيار اده هاتفيا انه آثر البقاء خارج الحلبة. ومعروف عن طباع اللواء شهاب انه من دعاة التزكية لا يهوى المنافسة او المبارزة. انه يريد الاجماع او شبه الاجماع، فان اجمع عليه قوم سار، وان اختلفوا تخلف.

وهكذا، لم تفلح وساطة ريمون وبيار اده في تهدئة الاجواء، ورفض شمعون استقالة الحكومة. وبقيت في الحكم واجهه العاصفة تحسسا بالمسؤولية، دافعا عن الشرعية وصونا للدماء.

الادارة الاميركية على مسافة متقاربة من رئاسة الجمهورية والمعارضة

كانت واشنطن في تلك المرحلة تمسك بطرفي المعادلة في لبنان اذا صح القول: رئاسة الجمهورية بشخص شمعون، من جهة، والمعارضة، من جهة اخرى، بمعنى انها تقف على مسافة متقاربة من الفريقين. وكان باستطاعة واشنطن بما لها من نفوذ ان تضع بشكل او بآخر حدا للاقتتال. غير ان اطالة عمر الازمة قد يحقق أهدافها من خلال انتخاب رئيس جديد للجمهورية موال لها. وفي هذا الاطار بدا ان الادارة الاميركية كانت تعد لصفحة غير ظاهرة مع الرئيس عبد الناصر الذي أعلن عن اشمئزازه وكرهه من استمرار الحرب الاهلية في لبنان، واذا كانت بعض القوى المحسوبة على مصر قد شاركت فيها، فذلك مرده الى الضغوط السورية آنذاك.

خطة رهيبه لانهاء كيان لبنان وتجزئته

في موازاة ذلك، كانت بياناتي الى الشعب اللبناني متلاحقة في الاذاعة والصحافة تطمينا للأهلين الأمنين. وعلى أثر قرار مجلس الامن ومجيء المراقبين الدوليين في ١٤/٦/١٩٥٨، أذعت بيانا ناشدت فيه ابناء لبنان قائلا: "كلما مر يوم على الكارثة الوطنية التي أرادها بعضهم للبنان، قويت عزمي للدفاع عنه. نحن امام خطة رهيبه ترمي الى انهاء كيان هذا البلد

وتجزئته بعد ان ارتضاه جميع أبنائه وطنا للتسامح والتعاون مع اخوانه العرب، ولن تستطيع القوى الجاهلة النيل من الرسالة التي عاهدنا الله وضميرنا على اتمامها وهي المحافظة على لبنان ووحدته. ان الصمود امام خطر هذه المخططات وتفشيها واجب علينا ليس لمصلحة لبنان فقط وانما للعالم العربي الذي قد يتعرض لأخطار مماثلة".

تولى قيادة فريق المراقبين الجنرال اودبول النروجي، واتخذ الفريق له سبعة مراكز رئيسية وهي طرابلس وصيدا على الساحل، شتورا وبشري وزحلة وصغبين في الداخل، ومرجعيون على الحدود. وكان من الطبيعي الا يتجول المسلحون في النهار وقد علموا بوجود المراقبين. ثم كانت عمليات التسلل ونقل الاسلحة والذخائر قد اصابها الجمود عندما طالت ايام الثورة ولم تتوصل الى نتيجة ايجابية. اما من الناحية السياسية فكانت توجيهات فريق المراقبين ألا يصبوا الزيت على النار. لا بل انهم عملوا في اطار مخطط لتهدئة الخواطر وتسوية النزاع ولو على حساب فريق دون الآخر.

المعارضة تستغل اذاعة دمشق لتعلن ان مسلحين احرقوا منزل رئيس الوزراء قبل ساعات من وقوع الهجوم بعد ايام من توجيه بياني الاخير اذاعت محطة دمشق ظهر السبت ٥٨/٦/١٤ الخبر التالي: "هاجم المسلحون منزل رئيس الوزراء وهدموه وأحرقوه ونهبوا كل محتوياته". وأذيع الخبر قبل ساعات من وقوع الهجوم. فجاء بمثابة توجيه صريح لعناصر الشغب في بيروت لاقتراف الجريمة، وكل ذلك، بهدف دفعي الى الاستقالة.

وعلى أثر حملة الاحتجاج والنقمة الفورية على هذه السابقة الخطيرة، استدعت المحقق العسكري جوزف فريجة مستفسرا عن اسباب تقاعس القوى الامنية الرسمية عن القيام بواجبها في حماية منزل رئيس الوزراء، فقام فريجة بمقابلة الزعيم جميل لحود (الذي كلف قبل ايام قليلة بقيادة موقع بيروت)، فاطلعه لحود على خريطة عسكرية تقسم بيروت الى مناطق عسكرية موزعة بين القوى النظامية وبين المتقاتلين وتحرم على بعضها البعض اجتياز الحدود بينها. وكانت القيادة قد وضعت هذه الخريطة للمحافظة على الوضع القائم. وكان رأي قائد موقع بيروت يتلخص بالتالي: "لو ان القيادة ارادت ازالة هذه الحواجز لأمكن للزعيم لحود ازالتها والغاء التقسيم خلال ساعتين".

وفهمت من ذلك ان هذا التقسيم لا يهدف الى انتهاء الاقتتال، بل يراد به الاستمرار في الوضع الراهن وابقاؤه على حاله تعزيزا لدور الجيش في العمل على انتهاء الازمة، وخاصة ان قيادة الجيش كانت تعتبر نفسها مرجعية قائمة بذاتها، وقد اعتادت اتخاذ قرارات من دون الرجوع الى الحكومات، وهذا ما يذكرني بما حدث مع الرئيس صائب سلام عندما كان رئيسا للحكومة وأدخل اليه بريد وزارة الدفاع للتوقيع وفوقه ورقة بيضاء تخفي محتوياته، فما كان منه الا ان غضب ووبخ الضابط حامل البريد رافضا التوقيع على شيء يجهله. والحادثة اياها كادت ان تتكرر معي لولا ان ناظم عكاري، امين عام مجلس الوزراء، نبه الضابط حامل البريد وحذره من ان هذا الاسلوب سيحدث أزمة، ويعيد الى الذاكرة كذلك اسلوب الانتداب في المجيء برؤساء حكومات بعد ارغامهم على التوقيع على استقالة مسبقة من دون تاريخ. وقد سبق ان رفضت هذا الاسلوب كذلك.

وكما تبين، فان معظم الذين تبرعوا بالهجوم على منزلي كانوا غرباء عن بيروت وعن لبنان وقد تطوع أبناء بيروت لاجراج بعض الحراس الذين داوموا في منزلي قبل نفسه بساعات حرصا على سلامتهم.